

رئاسة البرلمان الأوروبي

الإعلان الختامي لقمة رؤساء البرلمانات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن

"ظاهرة الهجرة ووضع اللاجئين في البحر الأبيض المتوسط"

ستراسبورغ، في 13 فبراير/ شباط 2019

مسودة

اتفق رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، الذين اجتمعوا في ستراسبورغ في 13 فبراير/ شباط 2019 لمناقشة ظاهرة الهجرة ووضع اللاجئين في البحر الأبيض المتوسط،

على ما يلي

1. يشددون على أن عالم اليوم يشهد مستوى غير مسبوق من التنقل البشري وأن البحر الأبيض المتوسط يعد إحدى القنوات الرئيسية التي تتركز فيها تدفقات الهجرة، سواء كانت ذات طبيعة اقتصادية أو مرتبطة بأحداث سياسية أو اجتماعية أو مناخية، وخصوصا القادمة من أفريقيا وعبرها، حيث سيزداد عدد السكان زيادة مطردة في السنوات القادمة؛
2. ويدعون الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي ككل إلى صياغة استجابة عامة وعالمية لمواجهة التحديات التي تمثلها ظاهرة الهجرة إلى حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل أفضل، في ضوء جملة أمور من بينها خطة العمل والإعلان السياسي المعتمد في قمة الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، التي عقدت في فاليتا (مالطا) في 11 و 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛
3. ويؤيدون بقوة أهداف إعلان نيويورك للمهاجرين في 19 سبتمبر/ أيلول 2016. ويدعون جميع المعنيين بالأمر إلى تعزيز التنسيق بشأن الهجرة الدولية، والتنقل البشري، والتدفقات الكبيرة للاجئين وحماية أوضاعهم، وكذلك تنفيذ حلول ونهج دائمة تهدف إلى التركيز على حماية حقوق كل أولئك المعنيين بالأمر؛

4. ويحثون حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على معالجة الأسباب الجذرية لظاهرة الهجرة، مثل الفقر وعدم المساواة والظلم وتغير المناخ والفساد وسوء الإدارة والنزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يؤكدون على الحاجة إلى اتباع نهج شامل على مستوى البحر الأبيض المتوسط لتعزيز تماسك سياسات الهجرة الخارجية والداخلية وفي الوقت نفسه ضمان المزيد من الفعالية؛
5. ويؤكدون على الصلة بين سياسات التنمية والأمن والهجرة ويدعون إلى مزيد من التعاون من أجل منع نشوب الصراعات، وكذلك معالجة الأسباب الجذرية لزراعة الاستقرار والتشريد القسري والهجرة غير الشرعية؛
6. ويصرّون على أن ظاهرة هجرة جنوب الصحراء تتطلب مشاركة وشراكة أقوى مع أفريقيا من أجل تحقيق تحول اجتماعي اقتصادي كبير في القارة الإفريقية على أساس المبادئ والأهداف التي حددتها الدول الإفريقية في جدول أعمال الاتحاد الإفريقي رقم 2063. كما يأملون في توثيق التعاون مع الاتحاد الإفريقي، وتعزيز دور القطاع الخاص وتحديد السياسات الملائمة لزيادة الاستثمار الأجنبي؛
7. ويؤكدون من جديد اعتقادهم بأن سياسة البحر الأبيض المتوسط المتسقة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء تمثل فقط أحد العناصر الأساسية لضمان الاستقرار والتنمية المستدامة للقارة الإفريقية بأسرها مستقبلاً؛
8. وفي هذا الصدد، يعربون عن دعمهم الكامل للمشروع الطموح الذي طرحه البرلمان الأوروبي بهدف تنفيذ سلسلة من المبادرات الاقتصادية والاجتماعية المنظمة والمنسقة في أفريقيا بهدف ضمان ظروف معيشية أفضل وتوقعات أفضل للتنمية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، والمعروفة أيضاً باسم "خطة مارشال لأفريقيا".
9. وفي هذا الصدد، يدعون الاتحاد الأوروبي إلى النظر في هذا المشروع وإقراره بسرعة في ظل إطار مالي متعدد السنوات (2012-2027)، وتخصيص الأموال الكافية لضمان نظام استثمار فعال ومنظم في أفريقيا مع التركيز خاصة على البنية التحتية والزراعة ومكافحة تغير المناخ والصحة.
10. كما يحثون الاتحاد الأوروبي على تعزيز مساعدته تجاه اللاجئين والفئات المستضعفة من المهاجرين، ولا سيما من خلال صندوق الائتمان (Trust Fund) لحالات الطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي في أفريقيا، وتعزيز دعمه لحماية اللاجئين والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل خاصة في ليبيا ودول الساحل.
11. ويحثون الاتحاد من أجل المتوسط وحكومات دوله الأعضاء على إعطاء أولويات واضحة وأهداف قابلة للقياس تتعلق بظاهرة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويرون أن مشاركة البرلمان التي تشكل الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط في تحديد هذه الأهداف يعد أمراً ضرورياً، ويعتقدون أنه من الممكن وضع سياسة أقوى وأكثر فعالية فقط عند اتباع نهج مشترك لإجراءات الهجرة في البحر الأبيض المتوسط؛ تماشياً مع الأهداف الإنمائية لجدول أعمال 2030؛

12. ويذكرون بأن ظاهرة الهجرة تنتج آثارًا سياسية واجتماعية كبيرة تؤثر على حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله وكذلك على الاتحاد الأوروبي ككل، ولذلك من الضروري تقديم إجابات واضحة لا لبس فيها لمواطني الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛

13. ويعربون عن دعمهم الكامل وتقديرهم العميق للدول المتأثرة مباشرة بتدفقات الهجرة والتي أبدت قدرة عالية على الاستقبال واستطاعت تعزيز المبادرات التي تعمل على التوفيق بين إدماج المجتمعات المعنية وتنميتها؛ ويحثون جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على العمل من أجل خلق مجتمعات أكثر شمولاً؛

14. ويدينون جميع أشكال العنصرية وكرهية الأجانب في البحر الأبيض المتوسط. ويطلبون من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ملاحقة أية جريمة كراهية يتم ارتكابها ضد اللاجئين والمهاجرين؛

15. ويدعون الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط إلى إيلاء العناية الواجبة لضمان حماية القاصرين؛ ويؤكدون في هذا الصدد على أن هذه الحماية يجب أن تشمل جميع الأطفال، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين أو لاجئين. كما تطالب بإيلاء مزيد من الاهتمام لاحترام وحماية النساء وباقي الفئات المستضعفة؛

16. ويدينون بشدة الاتجار بالمهاجرين والاتجار بالبشر في حوض البحر الأبيض المتوسط وما يرتبط بذلك من عنف جسدي ونفسي غير مقبول. ويصرون على ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل منع هذه الممارسات الإجرامية ومكافحتها، بما يوفر المساعدة الكاملة والحماية اللازمة لضحايا تهريب البشر والاتجار بهم؛

17. ويعربون عن تقديرهم للدور الذي لعبه الاتحاد من أجل المتوسط حتى الآن فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللاجئين. ويدعون الاتحاد من أجل المتوسط إلى مضاعفة جهوده في ضوء إطلاق سلسلة من المبادرات المتسقة والطموحة التي تهدف إلى تحسين هيكله ظاهرة الهجرة وتشجيع تبادل الممارسات الجيدة والتنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

** ** *